



Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain

1001 Connecticut St. NW, Suite 205 • Washington, DC 200036 • 202-621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

خطوات ملموسة: الحاجة إلى اتخاذ مجلس حقوق الإنسان اجراءات عن الوضع الحقوقي في البحرين

عقدت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، ومرصد البحرين لحقوق الإنسان، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع سيفيكوس والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، وفريدم هاوس، ومراسلون بلا حدود، وريدريس، وهيومن رايتس ووتش (HRW)، حدثاً موازياً في جنيف في الدورة 26 لمجلس حقوق الإنسان. الحدث، كان بعنوان "خطوات ملموسة: الحاجة إلى اتخاذ مجلس حقوق الإنسان اجراءات عن الوضع الحقوقي في البحرين" قام بمناقشة الإجراء الذي ينبغي اتخاذه في مجلس حقوق الإنسان لمعالجة الوضع الملح لحقوق الإنسان في البحرين. شملت اللجنة السيد نبيل رجب، والسيد محمد التاجر، والسيد جو ستورك، والسيدة عصمت الموسوي، والسيدة جولي جروميلون. وقد أدار النقاش السيد حسين عبد الله، المدير التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.

افتتح السيد عبد الله اللجنة بالقول أن البحرين قد فشلت في الارتقاء إلى مستوى التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. قال عبدالله "رحبت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بالبعثة الفنية الأخيرة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى البحرين". وأضاف "ومع ذلك فإننا لا نزال نشعر بالقلق من أن حكومة البحرين لا تزال تجري تغييرات في معظمها تجميلية مع استمرارها في قمع حقوق الإنسان". كما أشار إلى نمط من "الإفلات من العقاب الممنهج" وخاصة ضمن القيادة في حكومة البحرين. قال عبدالله "الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان هي في موقف فريد لتصحيح أوضاع حقوق الإنسان في البحرين". مشيراً إلى أن بياناً مشتركاً صدر مؤخراً في مجلس حقوق الإنسان شكل تطوراً إيجابياً في هذا الاتجاه. وقال السيد عبد الله أن المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ترحب ببعثة كاملة الصلاحيات للمفوضية في البحرين، فضلاً عن زيارة للمقرر الخاص المعني بالتعذيب للبلد.

قال السيد نبيل رجب، وهو ناشط بحريني بارز في مجال حقوق الإنسان والذي انهي مؤخراً عقوبة السجن التعسفي بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير، انه لم يكن قادراً على المجيء إلى جنيف لو لا تدخل المفوضية. "في السنوات الثلاث الماضية منذ بدء حملة القمع، رأينا إما الصمت التام أو انتقادات خجولة من غالبية المجتمع الدولي"، قال رجب مشيراً مع التقدير إلى البيان المشترك الذي صدر يوم الثلاثاء الماضي ولكن منتقداً البلدان التي تعتبر الاتفاقات التجارية أكثر أهمية من حقوق الإنسان. وأقر المملكة المتحدة، مشيراً إلى أن بعض الجهات في الحكومة البريطانية عملت ضد النضال من أجل حقوق الإنسان في البحرين. واصل نبيل بالقول إن القانون البحريني قد تغير خلال سنوات سجنه، مشيراً إلى أنه أصبح الآن غير قانوني انتقاد الحكومة.

أعرب السيد محمد التاجر، رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، عن قلقه إزاء الفساد في النظام القضائي في البحرين. كما أعطى مثلاً عن ثمانية معتقلين في البحرين أثاروا مزاعم التعذيب لمحاميتهم، وعلى الرغم من التزامات البحرين للتحقيق في تلك الادعاءات بموجب القانون الدولي، رفضت المحكمة الاعتراف بالشكاوى. وأشار التاجر، أنه على الأقل في مناسبة واحدة، تمت مقاطعة معتقل في محاولته التحدث عن تعرضه للتعذيب في المحكمة من قبل ضابط أمن، ومعتقل آخر طرد من المحكمة لإشارته إلى معذبه. ولم تحقق الحكومة في أي من المزاعم.

بدأ السيد جو ستورك من منظمة هيومان رايتس ووتش بالقول انه اندهش من التدابير التي اتخذتها حكومة البحرين لتغيير صورتها باعتبارها دولة تحترم حقوق الإنسان. "في السنوات 3-4 الأخيرة، أصبحت البحرين دولة مغلقة أمام المنظمات الغير حكومية مثل هيومن رايتس ووتش" قال ستورك. "رفض الحكومة الترحيب بإنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية حتى الآن، دليل على أن البلاد أصبحت مغلقة". تابع جو حديثه مشيراً إلى تقرير هيومن رايتس ووتش عن البحرين، والذي يتناول مدى التزام الحكومة بتوصية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين. تناول التقرير بالإضافة إلى ذلك المساءلة في البحرين، ووجد أن العدد القليل جداً من التحقيقات في حالات الوفاة غير المشروعة أدت إلى أحكام "سخيفة" تصل إلى أقل من شهرين. وقال مقتبساً شريف بسيوني "إذا كنت تدعوا إلى جمهورية، ستصل عقوبتك إلى السجن مدى الحياة؛ أما إذا ارتكبت جريمة قتل، تحصل على بضعة أشهر". واصل ستورك قائلاً إن ضغوط مجلس حقوق الإنسان على البحرين عملت في الماضي، وأنه توجد سابقة لعمل مجلس حقوق الإنسان على تحفيز التغيير في ممارسات حقوق الإنسان. كما دعا إلى قرار من مجلس حقوق الإنسان مشدداً على ضرورة تنفيذ البحرين جميع توصيات لجنة تقصي الحقائق والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

افتتحت السيدة عصمت الموسوي ببعض من الأمل، مشيرةً إلى أن 14 فبراير 2011 شهد مسيرة مكونة من "الألاف من الشباب" الداعين للحرية في المنامة. استجابت الحكومة من خلال مهاجمة المتظاهرين بعنف، مما أدى إلى "خسائر كبيرة" وتدمير دوار اللؤلؤة. تبعت

الحكومة ذلك بحملة من العنف ضد المحتجين التي شملت نشر لغة طائفية تهدف إلى تشويه سمعة الحركة الديمقراطية. خلال هذه الحملة، استهدفت الحكومة الصحفيين بالتعذيب وفي بعض الحالات قتل أشخاص لتعطيتهم المحايدة للأحداث. وأشارت الموسوي إلى أن "وسائل التواصل الاجتماعية، آخر ما تبقى من وسائل حرية التعبير في البحرين، هي الهدف الأخير لقمع الحكومة." وعلى الرغم من هذا، لم يوقف البحرينيين نضالهم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية. واختتمت بدعوة المجتمع الدولي إلى إجبار الحكومة على احترام التزاماتها الدولية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

تحدثت السيدة جولي جروميلون من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن ما يمكن اتخاذه من خطوات في مجلس حقوق الإنسان. أصبحت منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك الفيدرالية الدولية، نشطة للغاية في موضوع البحرين خلال السنوات الأخيرة، ولكن تم حظرها من العمل من قبل الحكومة. على الرغم من هذا، يجب أن تستمر منظمات حقوق الإنسان في نشاطها. كما كررت دعوة السيد جو ستورك لقرار من مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين.

فتح السيد عبدالله الباب لأسئلة الحضور.

جاء السؤال الأول من محمد العراي من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، سئل اللجنة ما إذا كانت الأمم المتحدة هي المسؤولة عن حالة حقوق الإنسان في البحرين نظراً إلى أن استقلال البلاد كان بقرار من الأمم المتحدة. أجاب جو ستورك "هذه نقطة تاريخية مثيرة للاهتمام"، وأضاف "مع ذلك، وفي نهاية المطاف، حكومة البحرين هي المسؤولة عن هذه المشكلة. وفي نهاية اليوم، الشعب البحريني، مع مساعدة، هم من يحتاج إلى معالجة المشكلة."

سألت منى هيجنز اللجنة عن رأيهم حول إشراك المؤسسات البحرينية لحقوق الإنسان. أجاب السيد رجب "نأمل في العمل مع هذه المؤسسات في المستقبل ومن ثم تقييم عملهم." وأضاف "إذا عملت هذه المؤسسات بشكل جيد، سنقوم بدعمهم." وقال أنه مع ذلك لا يعتقد أنهم يؤدون عملهم، وبدلاً من ذلك يعملون على تحسين صورة البحرين وليس الوضع الحقوقي. وقال السيد عبد الله أن المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين قدمت أكثر من 20 شكوى إلى مكتب الأمانة العامة للتظلمات، ولم تتلقى أي رد بعد.

وذكرت ماري ماجواير من فريدم هاوس أن البحرين بلد "محيطة" للغاية في العمل عليها. "لقد تحدثنا عن قرار محتمل في سبتمبر. وماذا يمكن للمجتمع المدني القيام به لدعم هذا؟" رد جو ستورك، قائلاً أنه يجب على المنظمات أن تقتبس من البيانات الحكومية، كقبول توصيات لجنة تقصي الحقائق وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل المختلفة، وأن نطاب في القرار من البحرين أن تقدم تقاريرها عن تنفيذ التوصيات في الدورة التالية. وذكرت جولي جروميلون أن المنظمات تحتاج إلى الضغط على الولايات المتحدة للانضمام إلى القرار، معربة عن أسفها أن المملكة المتحدة قد أشارت مسبقاً عن عدم موافقتها.

السيد مايكل باين من المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين سأل السيد رجب عن الدور الذي يرى المفوضية تلعبه في المستقبل. وأجاب السيد رجب في شك من أن الحكومة سوف تسمح للمفوضية بإنشاء بعثة دائمة. قال رجب "أن الحكومة البحرينية ذكية في تضليل الرأي العام" مشيراً إلى أن الحكومة تدعو فقط وفود الأمم المتحدة إلى البلاد لمنع أي إجراء رسمي للأمم المتحدة.

أعرب فرج فينش من مكتب المفوضية السامية عن سعادة مكتبه من الافراج عن نبيل رجب. وتابع بالقول انه يأمل في أن يرى نفس المعاملة ممنوحة لجميع السجناء السياسيين. أوضح مسألة المكاتب الميدانية والمكتب الدائم. "ينبغي أن يكون واضحاً أن أي قرار بشأن مشاركتنا هو قرار تقديري للمفوض السامي." وذكر أن دور مكتبه كان للضغط من أجل احترام الالتزامات الدولية. وقال "نحن نتعاون ولنا علاقات جيدة مع حكومة البحرين بشأن تحسين حالة حقوق الإنسان." ومع ذلك، لا شيء يمنع المفوض السامي من اتخاذ إجراء بشأن أي انتهاك في أي بلد. وقال أنه "حتى لو كان لدينا فريق على الأرض" سوف تكون المفوضية نشطة في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. "لن تتخلى أبداً عن الدفاع ودعم جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في كل مكان وتوفير الحماية لهم والأوضاع في البحرين."